الأمم المتحدة

A/C.4/54/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
12 May 2000
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد زاكيوس ..... (قبرص)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)*

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٩٣ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٩٤ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-25479 (A)
*0025479*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

**انتخاب أعضاء المكتب**

١ - **السيد تانو - بوتشويه** (كوت ديفوار) رشح السيد رودريغيز سان مارتين (بوليفيا) لمنصب المقرر.

٢ - **السيد رودريغيز سان مارتين** (بوليفيا) انتخب مقررا بالتزكية.

٣ - **السيد رودريغيز سان مارتين** (بوليفيا)، المقرر، أخذ موقعه إلى طاولة اللجنة.

**البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (A/54/23 (الفصول السادس والتاسع إلى الحادي عشر والفقرات دال إلى واو والفقرة حاء من الفصل الثالث عشر) و A/54/58-S/1999/7 و S/1999/718 -A/54/151 و A/54/219 و A/54/337 و A/AC.109/1999/1 الفقرات ٣ إلى ٩ والفقرة ١١ والفقرات ١٣ إلى ١٨).**

**البند ٩٢ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هاء) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/54/23 (الفصلان الثامن والثالث عشر ألف) و A/54/343).**

**البند ٩٣ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/54/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر باء)).**

**البند ٩٤ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/54/3* (الفصل السابع دال) و A/54/23 الفصلان السابع والثالث عشر جيم و A/54/119 ؛ E/1999/69)**

**البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/54/3* (الفصل السابع دال)).**

**البند ٩٥ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/54/267).**

٤ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: عرض الفصول من الثالث إلى الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة عن عملها في عام ١٩٩٩ (A/54/23). وقال إن اللجنة الخاصة قد صاغت عددا من المقترحات المحددة التي تهدف إلى إنهاء ما تبقى من مظاهر الاستعمار. وأن هذه المقترحات تستند إلى استعراض كافة جوانب الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأن اللجنة الخاصة تواصل، بجانب ذلك، استعراض تنفيذ الدول الأعضاء، لا سيما الدول القائمة بالإدارة، للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات الجمعية العامة الأخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وقد استمدت اللجنة الخاصة المعلومات المتعلقة بتطورات الأحداث في الأقاليم من وثائق عمل الأمانة العامة، التي تتضمن معلومات مقدمة من الدول القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن بيانات ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المشاركين في جلسات اللجنة وحلقاتها الدراسية الإقليمية. وأن إرسال بعثات زائرة يشكل طريقة فعالة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة. وأن مسألة تعاون الدول

* سيصدر فيما بعد.

القائمة بالإدارة في استعراض الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نوقشت أثناء إجراء المشاورات غير الرسمية مع الدول القائمة بالإدارة خلال الفترة المستعرضة.

٥ - وأطلع المتحدث الحاضرين، بصورة موجزة، على توصيات اللجنة الخاصة، الواردة في الفصل الثالث عشر من تقريرها. وأكد أن اللجنة الخاصة ساعدت كثيرا في المشاركة النشطة لممثلي حكومات الأقاليم، وممثلي الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية، وكذلك مشاركة الخبراء وممثلي الدول القائمة بالإدارة، في أعمالها. وقال إنه يتبقى ما يزيد قليلا على العام على نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار إلا أن ما يتعين عمله لا يزال كثيرا. وقال إن الاستعراض المتفحص لعمل اللجنة، الذي بدأ بهدف رفع كفاءتها، أصبح يعطي ثماره. وأعرب عن الأمل في أن تؤيد اللجنة الرابعة كافة توصيات اللجنة الخاصة.

٦ - **السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة)، رئيس اللجنة الخاصة: قال إنه يجدر التفكير، مع اقتراب نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، فيما تم إنجازه وفيما تقوم به الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار خارج إطار العقد الدولي. وأن الهدف مما أجرته اللجنة الخاصة من تحليل لعملها يتمثل في وضع برامج عمل تستهدف تحقيق نتائج ملموسة تمكِّنها من القيام بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، لا سيما القرار ١٥١٤ (د-١٥) تجاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧ - وأضاف أن أعضاء اللجنة الخاصة أنجزوا في العام الماضي الكثير من الأعمال المتعلقة بالأسس المتصوَّرة لعمل اللجنة المستقبلي وبوضع المبادئ التوجيهية لإجراء المشاورات بشأن مسألة إنهاء الاستعمار. وقال إنه برغم أن هذا العمل لم يكتمل بعد، إلا أن ما يبعث على السرور هو أن اللجنة الخاصة حققت تقدما في تحليل طرائق عملها وتعزيز آليات التشاور مع الدول القائمة بالإدارة.

٨ - وقال إن اللجنة الخاصة واصلت العمل، أثناء الفترة المستعرضة، في تعاون وثيق مع ممثلي الأقاليم الذين شاركوا في جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة بشأن مختلف المسائل، وفي الحلقات الدراسية الإقليمية التي انعقدت في جزيرة سانت لوسيا الكاريبية. وأن الحلقات الدراسية الإقليمية تشكل محفلا ذا أهمية خاصة لإجراء المناقشات المواضيعية بشأن المسائل التي تهم الإقليم. وأن هذه الحلقات الدراسية يشارك فيها، بجانب ممثلي الأقاليم نفسها، ممثلون عن المجتمع المدني وخبراء. وقال إن تقرير حلقة سانت لوسيا الدراسية حصل على موافقة اللجنة الخاصة في جلستها الخامسة عشرة، المنعقدة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، وأنه صدر بحجمه الكامل في مرفق الفصل الثاني من التقرير السنوي للجنة الخاصة.

٩ - وقال إن اللجنة تولي كعادتها اهتماما خاصا في عملها للحالة في الأقاليم الجزرية الصغيرة، التي تشكل غالبية المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي في العالم. وأن المشاكل التي تتميز بها هذه المناطق، وكذلك احتياجات هذه المناطق، قد نوقشت ليس في اللجنة فحسب بل وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأنه بناء على ذلك انعقد، في تموز/يوليه ١٩٩٩، لقاء مع ممثلي المجلس، جرت فيه مناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها، والتي قد تساعد المجلس واللجنة الخاصة على تحفيز مختلف البرامج والهيئات المتخصصة كي تواصل المساعدة التي تقدمها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتوسع نطاقها. وأنه نوقشت، في جملة أمور، إمكانية عقد دورات مشتركة للمجلس واللجنة الخاصة.

١٠ - وأضاف أنه، كما حدث في السنوات الماضية، قدمت اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة توصياتها بشأن تنفيذ

الهيئات المتخصصة والمنظمات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للإعلان. وأنه تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى قبول اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للقرار ٥٧٤ (د-١٨)، الذي يتحدث عن ضرورة إنشاء آليات تمكن أعضاء اللجنة ذوي الصلة، بما في ذلك الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من المشاركة في أعمال دورات الجمعية العامة الاستثنائية، المكرسة لاستعراض وتقييم حالة تنفيذ برامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة، التي شاركت فيها الأقاليم مشاركة ابتدائية بصفة مراقب، وفي أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته المساعِدة، حسب قواعد وإجراءات الجمعية العامة. وأن مجموعة من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي شاركت، بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بصفة مراقب في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي انعقدت مؤخرا، والتي خُصصت لاستعراض وتقييم حالة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - وقال إن الاستفتاء العام الذي أجرته الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أتاح الفرصة لشعب تيمور كي يحدد مركزه المستقبلي. وأن الغالبية العظمى من الأصوات بينت اختيار التيموريين لطريق الاستقلال، وهو قرار يجب احترامه. وأن اللجنة الخاصة ستواصل، في هذا الصدد، متابعة الحالة في هذا الإقليم ورصد أية مؤشرات وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

١٢ - وأوضح المتحدث أنه قام، في آب/أغسطس، بمعية إثنين من ممثلي الدول الأعضاء الأخرى، بزيارة كاليدونيا الجديدة بدعوة من حكومة فرنسا. وأن بابوا غينيا الجديدة قد تشرفت بالمشاركة في هذا الحدث التاريخي بصفتها من دول جنوب المحيط الهادئ، وكعضو في اللجنة الخاصة أيضا. وأن البلدان المشاركة في هذه البعثة ستقدم تقريرا موجزا عنها.

١٣ - وقال إن اللجنة الخاصة تعتزم، بموجب الولاية الممنوحة لها من الجمعية العامة، أن تواصل في عام ٢٠٠٠ بذل الجهود لتحقيق الإنهاء العاجل وغير المشروط للاستعمار. وأنها تعتمد في ذلك أيضا على تعاون الدول القائمة بالإدارة ومشاركتها في أعمال اللجنة، وعلى المشاركة المستقبلية لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في بحث كافة المسائل المرتبطة بمستقبل الأقاليم أيضا.

١٤ - وفي الختام، دعا المتحدث أعضاء اللجنة الرابعة، بإلحاح إلى النظر بعين الاعتبار في التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة.

١٥ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن مداولات نهاية القرن بشأن إنهاء الاستعمار تكتسب، في هذا العام، أهمية خاصة وصبغة وجدانية مميزة، وأنها تبعث آمالا جديدة. وأن هذا يتأتى بسبب أن القرن الذي يشرف على الانتهاء يجب أن يصبح قرنا لتحرر الشعوب واسترداد حقوقها، وأنه يجب أن تنمحي معه من ذاكرة الشعوب صور العبودية التي ترسف في القيود. وقال إن البلدان التي كانت تعاني وطأة الاستعمار منذ عهد قريب، تألمت كثيرا وهي ترقب مصير الشعوب الأخرى التي لم تتحقق بعد طموحاتها التاريخية على مشارف الألفية الجديدة. وأن هذا العام يسبق الذكرى الأربعين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - الذي يعتبر ميثاقا ثانيا للأمم المتحدة يفتح الطريق أمام تحرر الشعوب المستعمرة، ورمزا لميلاد جديد للمنظمة العالمية. وأن كل هذا يدفع إلى إلقاء نظرة محايدة على ما جرى تحقيقه في المعركة الشاملة من أجل الحرية، وإلى تقييم القضايا التي ما زالت تنتظر حلا. وقال إن المرء لا يسعه إلا أن يسعد

بما تحقق، غير أنه لا يجوز كتم عدم الرضا فيما يختص بالعمل غير المنجز.

١٦ - وأضاف أنه منذ بضعة أسابيع فقط أجري استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، مكّن سكان هذا الإقليم من اختيار طريق الاستقلال والحرية، مما يشكل مرتكزا جديدا لأمل الشعوب التي لم تتحرر بعد من نير الاستعمار. وأن النصر التاريخي الذي حققه شعب تيمور، والطريق الصعبة التي سلكها من أجل الحرية، تجعل المرء يتذكر نضالا يخوضه شعب أبي صامد آخر، هو شعب الصحراء الغربية. وأنه لم يكن بمقدور الكثيرين أن يتنبأوا منذ عام واحد فقط بأن شعب تيمور سيتمكن من الحصول على حقه في اختيار الطريقة التي يقرر بها مصيره بنفسه. وأنه، بمثل ذلك تماما، كان بوسع القليلين فقط التنبؤ منذ ثلاثة أعوام بأن العملية السلمية المتوقفة في الصحراء الغربية ستنشط من جديد.

١٧ - وقال إنه يجدر، في هذا الصدد، إبراز دور الأمين العام، الذي أظهر في كلتا الحالتين شجاعة وسعة أفق غير عاديتين، تمكنت بهما الأمم المتحدة من سداد ما عليها من دين تجاه آخر شعوب البسيطة التي لم تحصل بعد على حقها غير القابل للتصرف في تحديد مستقبلها بنفسها. وأنه برغم العوائق الجديدة، فإن عملية تنفيذ خطة التسوية وتطبيق اتفاقات هيوستن حققت تقدما إضافيا، عقب إجراء خمس جولات من المفاوضات المباشرة بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، خاضعة بذلك لمسيرة التاريخ التي لا ترد وللقناعة العامة بأن هناك طريقة كريمة واحدة للتوصل إلى حل للنزاع، على أساس التعبير الحر وغير المقيد لشعب الصحراء عن إرادته.

١٨ - وأضاف أنه في كل مرة تباطأت فيها هذه العملية، كان الأمين العام ومبعوثه الخاص وممثله الشخصي، وكذلك السيد ميبه ومعاونوه، يضاعفون جهودهم بعزم لا مثيل له وبإخلاص منقطع النظير من أجل تذليل الصعوبات التي تنشأ وإرضاء الطرفين وبث روح جديدة في العملية المتعثرة.

١٩ - وأنه برغم ذلك أعقب اعتماد اللجنة الرابعة للقرار الخاص بالصحراء الغربية، بدون تصويت، ظهور تعقيدات جديدة تهدد بشل، ومن ثم تقويض، العمل على تنفيذ خطة التسوية وتطبيق اتفاقات هيوستن. وأن الأمين العام أظهر مجددا، في ظل هذه الظروف، ما لديه من شجاعة وروح مبادرة، باقتراحه على الطرفين قبول مجموعة من التدابير المتعلقة بإحياء العملية، أعدت كوحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة. وأن هذه الاقتراحات، التي باركها مجلس الأمن في قراره ١٢٠٤ (١٩٩٨)، المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجدت قبولا لدى جبهة البوليساريو، التي قدمت بذلك تنازلا كبيرا في مسألة تحديد هوية الجماعات المتصارعة. وأنه اقترح أيضا تعيين الجزائر وموريتانيا مراقبين رسميين.

٢٠ - وقال إن الأمر تطلب أيضا إجراء مباحثات مطولة وصعبة تحت رعاية الأمم المتحدة، قبل الموعد المحدد لذلك في أيار/مايو من العام الجاري، على أساس إدخال تعديلات ملموسة على اقتراحات الأمين العام الأولية المتعلقة بتحديد الهوية، وإجراءات الشكاوى، والجدول الجديد، مما مكن من التوصل إلى اتفاق نهائي. وأن مجلس الأمن أكد بصفة خاصة في ضوء ذلك، وبعد أن لاحظ أهمية إجراء الاستفتاء في الموعد المحدد له، أي تموز/يوليه ٢٠٠٠، على أن عملية النظر في الاستئنافات لا يجب أن تتحول إلى مرحلة ثانية لتحديد الهوية.

٢١ - وقال إن الاتفاق، الذي أعلنت جبهة البوليساريو والمغرب رسميا قبولهما له، يشكل خطوة حاسمة في العملية التي يجب أن تؤدي إلى إجراء استفتاء حر وغير منحاز بشأن

مسألة تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة، وبدون أي تدخل إداري أو عسكري. وأن هذا هو ما تعمل الأطراف الموقعة على الاتفاق لتحقيقه.

٢٢ - وقال إن الجزائر، التي لم تألُ جهدا في سبيل تحقيق تسوية نهائية لهذا النزاع بين البلدين الشقيقين، تدعو في هذا الصدد إلى تطبيق ما تنص عليه خطة التسوية واتفاقات هيوستن، والاتفاق الذي باركه مجلس الأمن في أيار/مايو هذا العام، بروح الإخلاص وحسن الجوار. وقال إن هذه مسألة تضع سمعة الأمم المتحدة على المحك. وأن المجتمع الدولي بكامله سيقف شاهدا على تنفيذ البلدين لما يأخذانه على عاتقهما من التزامات، وعلى تنفيذ التزامات الأمم المتحدة التي ستصل بالعملية إلى نهايتها المرتبطة بإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

٢٣ - وأضاف أنه لم يسبق قط للعملية السلمية الوصول في مسيرة تطورها إلى خطوة حاسمة كهذه، وأنها لم تكن قط بمثل هذا القرب من تحقيق تسوية نهائية. وأنه مع ذلك، يتوجب الآن، وبشكل لم يسبق له مثيل، توخي الحذر والاحتراس واستنفار كافة الجهود من أجل الحيلولة دون تقهقر هذه العملية مجددا، ومن أجل أن ينفذ أخيرا الاستفتاء الذي طال انتظاره في ظروف تتسم بالحيدة والشفافية والحرية.

٢٤ - وأردف أنه يجب أن تترسخ كذلك، في الفترة التي تسبق والفترة التي تعقب حصول شعب الصحراء على حق تقرير المصير، دعائم الأمن الشامل، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الحماية الشخصية للأفراد وممتلكاتهم وثرواتهم.

٢٥ - وأضاف أنه يجب أن تدل تجربة تيمور الشرقية البلدين على الطريق التي عليهما أن يسلكاها وعلى العقبات التي عليهما تجنبها، في سبيل التعبير الحر غير المقيد أو المنحاز عن إرادة شعب الصحراء. وأن تسوية مشكلة الصحراء ستجلب الرفاهية ليس على الشعبين الصحراوي والمغربي فقط، بل وعلى كافة الشعوب التي ترغب في العيش في المنطقة المغاربية، وتبحث عن الطمأنينية في ظل الوحدة والاستقرار والازدهار، والتمتع بالقدرة على إيجاد حلول فعلية للمشاكل العويصة والعديدة التي تبرز في العالم السائر على درب العولمة.

٢٦ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): قال إن خطوة أخرى قد تحققت باتجاه حل مسألة توكيلاو، أحد أقاليم جنوب المحيط الهادئ، الذي تقوم بالإدارة فيه نيوزيلندا. وقال إن كبير زعماء توكيلاو (أولو - أو - توكيلاو) قد أدلى ببيان أمام اللجنة الخاصة في ٢٩ حزيران/يونيه. وحيث تحدث في بيانه عن أن أجهزة الحكم الذاتي الوطني في توكيلاو تأخذ على عاتقها بالتدريج مهاما وصلاحيات كانت تتولى تصريفها في السابق نيوزيلندا، وعن الاستعداد المتنامي لدى الزعماء المحليين في توكيلاو للمشاركة في تكوين هياكل إدارية جديدة، قائلا إن ذلك يشكل شرطا هاما لتحقيق الحكم الذاتي في الإقليم. وقال، بجانب ذلك، إن قانونا تشريعيا سن حاليا في توكيلاو يقضي بأن تمنح السلطات النيوزيلندية مواطني توكيلاو صلاحية الدخول في مجال العمل الحكومي. وأن هذه الخطوة المتقدمة وجدت صدى في مشروع القرار الخاص بمسألة توكيلاو الوارد في الجزء هاء من الفرع الثالث عشر من الوثيقة A/54/23.

٢٧ - وتناول المتحدث تاريخ توكيلاو ، فقال إنها لا يجب أن تعتبر مثالا نمطيا لإنهاء الاستعمار. وأن الإقليم يتألف من ثلاثة أرخبيلات ذات مساحة كلية تبلغ ١٢,٢ كيلومتر مربع، بينما يبلغ عدد سكانها ١ ٥٠٧ أفراد. وأن السلطة الإدارية في توكيلاو آلت إلى نيوزيلندا، في عام ١٩٢٦، بمبادرة من دولة بريطانيا التي ضمت إليها الإقليم، في عام ١٩١٦، بناء على طلب سكانها. وأن توكيلاو لم تكن قط وحدة سياسية متماسكة حسب المفهوم الحديث للكلمة،

وأنها تتكون من ثلاث قرى، ظلت تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي على مدى القرون.

٢٨ - وأضاف أنه لا شك في أن توكيلاو تتقدم على طريق تحقيق المصير بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة، إلا أنها تتميز ببعض الخصائص التي تشكل أساسا لأن تعتبر إقليما غير مؤهل بعد لاتخاذ هذه الخطوة في المستقبل القريب. وقال إنه، كما ذكر كبير زعماء توكيلاو، أولو، في بيانه، أعربت توكيلاو، في عام ١٩٩٤، عن تفضيلها لمركز الدخول في علاقة حرة مع نيوزيلندا، غير أن الشروع في مناقشة مسألة الإدارة منذ ذلك الحين تسبب في إزاحة المسائل المتعلقة بالمركز السياسي إلى المستوى الثاني من الأولويات. وأضاف أن أولو أعرب كذلك عن الرغبة في أن تتعاون الأمم المتحدة ونيوزيلندا مع توكيلاو، على مستوى الشركاء، في عملية إنهاء الاستعمار. وقال إن نيوزيلندا قد شدت العزم من جانبها على أن تساعد توكيلاو في الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي والاستقلال الاقتصادي. وأن حجم المساعدة المالية التي تقدمها نيوزيلندا لتوكيلاو، بلغ في السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠، ما قيمته ٣,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يزيد على ٢ ١٠٠ دولار لكل فرد من السكان.

٢٩ - وقال إن نيوزيلندا أعربت عن إشادتها بعزم اللجنة الخاصة على أن تمنح اهتماما خاصا لمشاكل الأقاليم الجزرية الصغيرة، التي تشكل الغالبية العظمى من الأقاليم التي لم تنل بعد الحكم الذاتي، وعن إشادتها أيضا بعملية الاتصالات غير الرسمية التي بدأها الرئيس والمكتب بطلب من اللجنة الخاصة، بغية دراسة سبيل تعزيز التعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، والمشاركة بنشاط في هذه العملية.

٣٠ - وأضاف أن نيوزيلندا تعتقد أن اللجنة الخاصة ستواجه في مطلع الألفية الجديدة مسألة ذات أهمية خاصة، هي الكيفية التي تستطيع بها الأمم المتحدة تقديم الضمانات طويلة الأجل التي تحتاج لها بعض الأقاليم النائية الأصغر حاجة ماسة، لا سيما توكيلاو. وأن الإجابة على هذا السؤال تتطلب قيام تعاون شامل بين اللجنة الخاصة والأقاليم نفسها والدول القائمة بالإدارة، على أمل أن يشمل ذلك نيوزيلندا أيضا.

٣١ - **السيد لاكانيلاو الثالث** (الفلبين): تحدث بالنيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة يقلقها كثيرا عدم التمكن من إنجاز خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠، كما كان يعتقد في البدء. وقال، في هذا الصدد، إن الرابطة تلح في دعوة المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود من أجل أن يشهد عام ٢٠٠٠ تحرك أكبر عدد ممكن من الأقاليم التي لم تحصل بعد على الحكم الذاتي على درب الاستقلال.

٣٢ - وقال إن عمل اللجنة الخاصة سيكتسب، في غضون السنوات القليلة القادمة، أهمية بالغة. وأن رابطة دول جنوب شرق آسيا ستقدم دعمها القوي إلى اللجنة بغية تمكينها من تحقيق أهدافها بأسرع ما يمكن.

٣٣ - وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة أن تجد حلا لمسألة إنهاء الاستعمار بصورة عاجلة وحازمة. وأنه يتعين على اللجنة الخاصة تبعا لذلك أن تنفذ التكليف الملقى على عاتقها، وأن تنشئ نهوجا جديدة للعمل، إلى أن يتحقق القضاء الكامل على الاستعمار. وأضاف أن حل المسائل المرتبطة بإنهاء الاستعمار يحتاج إلى استراتيجيات جديدة.

٣٤ - وقال إن اللجنة الخاصة تملك الموارد التي تمكنها من ابتداع أفكار جديدة. وأن أحد هذه الموارد يتمثل في الحلقات الدراسية المختلفة التي نظمت في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩.

٣٥ - وأضاف أنه، وكما صرحت رابطة دول جنوب شرق آسيا من قبل، فإن عملية إنهاء الاستعمار تتطلب بذل جهود متعددة الأوجه وليست مجرد مجموعة من التدابير ذات الطابع السياسي والقانوني. وأن عملية إنهاء الاستعمار يجب أن تترافق مع جهود فعالة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يتمثل معظمها في الأقاليم الجزرية الصغيرة، تطلب وتستحق أن تنال الدعم الشامل من المجتمع الدولي، الذي يجب أن يساهم مع هذه المناطق في تحقيق تطلعاتها، التي لا تتمثل في تحقيق الأهداف السياسية فحسب بل وفي الحصول على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأنه يلزم، في هذا الصدد، التأكيد كذلك، في جملة أمور، على تشجيع قيام تعليم فعال وعلى تنمية الموارد البشرية من أجل مصلحة جميع سكان هذه الأقاليم.

٣٦ - وأضاف أن رابطة دول جنوب شرق آسيا، وهي تسعى إلى المساهمة في تحقيق عولمة ذات ''وجه إنساني''، تؤيد بقوة قيام تعاون بناء بين اللجنة الخاصة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الدولية ذات الصلة بالأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، من أجل المساهمة بفعالية في تنفيذ البرامج التي تهدف إلى تقديم المساعدة في بناء هياكل معينة في الإقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما الأقاليم الجزرية الصغيرة.

٣٧ - وقال إن النجاح المستقبلي لعملية إنهاء الاستعمار يعتمد بدرجة كبيرة على التعاون غير المشروط للدول القائمة بالإدارة في تنفيذ ما عليها من التزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأن رابطة دول جنوب شرق آسيا أعربت عن رغبتها في مناشدة الدول القائمة بالإدارة كي تعمل مع اللجنة الخاصة على تعزيز ما بينهما من حوار وتعاون.

٣٨ - وأضاف أن رابطة دول جنوب شرق آسيا أظهرت عزمها وتفانيها بالانضمام إلى جهود الأمم المتحدة التي تهدف إلى القضاء بصورة نهائية على جميع أشكال ومظاهر الاستعمار في أقرب وقت ممكن، عملا بأحكام المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣٩ - **السيد السنوسي** (المغرب): تحدث ممارسا حق الرد فأشار إلى أن الحديث عن الصدامات المسلحة في الصحراء الغربية يجب أن يصحبه شرح واضح للفوارق. وأن الحديث عن نهاية عقد الخمسينات يعني الحديث عن حرب التحرير ضد المستعمرين الفرنسيين والاسبان، التي شارك فيها، بهذه المناسبة، رئيس وزراء المغرب الحالي. وأنه إذا كان الحديث يدور عن الوقائع التي حدثت بعد خروج إسبانيا من الصحراء الغربية، فإنه يكون عن الصدامات التي حدثت في معظمها بإيعاز من كبار المشاركين في ''الحرب الباردة''.

٤٠ - وتحدث عن إشارة ممثل الجزائر في حديثه إلى المعوقات التي تواجه خطة التسوية، فقال إنها لم تكن أبدا بفعل الجانب المغربي. وأن الجانب الآخر تحديدا هو الذي أخل، في عام ١٩٩١، بالشروط التي أكدها مجلس الأمن، ورفض، في عام ١٩٩٣، قبول المساعي التوفيقية التي اقترحها الأمين العام، وعارض، في عام ١٩٩٧، تحديد هوية مجموعات القبائل التي شاركت في الحرب ضد المستعمر خلال الخمسينات، ثم انتقلت فيما بعد إلى العيش في الشمال.

٤١ - وفيما يختص بحماية سكان هذا الإقليم، قال إنه يجب ملاحظة أن المغرب يحترم حقوق الإنسان والحريات المختلفة، بما في ذلك حق التملك.

٤٢ - **السيد بعلي** (الجزائر): تحدث ممارسا حق الرد فقال إنه لم يلق اللوم في حديثه أبدا على أي من الأطراف، و لم يتحدث عن صدامات مسلحة في الصحراء الغربية. وأن بيانه كان متزنا وهادئا، وأنه جاء من منطق المساهمة في دفع الأمور إلى الأمام. وأعرب عن أمله في أن تسير مداولات اللجنة الرابعة بروح الاتزان والهدوء أيضا.

٤٣ - **السيد السنوسي** (المغرب): تحدث ممارسا حق الرد فقال إنه أراد فقط تقديم توضيحات محددة وأعرب عن تضامنه الكامل مع ممثل الجزائر فيما يختص بضرورة التصرف بروح الاتزان والهدوء.

**طلبات الاستماع (المذكرة التفسيرية 1/99 و Add.1)**

٤٤ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى المذكرة التفسيرية 1/99 و Add.1، التي أدرج فيها ١١ طلبا للاستماع في إطار البنود ١٨ و ٩٤ و ٩٦ من جدول الأعمال.

٤٥ - **السيد السنوسي** (المغرب): أشار إلى أن قائمة الراغبين في التحدث عن مسألة الصحراء الغربية تحوي اسم شخص يدعى السيد ليكوك، عمدة إحدى المدن الفرنسية، الذي تربطه علاقة بأحد معسكرات اللاجئين الصحراويين. وأعرب المتحدث عن حيرته بشأن الدوافع التي تقف وراء هذا المتحدث، وعن تشككه في الفائدة التي ستأتي من الاستماع إليه.

٤٦ - **الرئيس**: قال إن الاستماع إلى المتحدثين عادة متبعة في اللجنة.

٤٧ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن ما يفهمه هو أن ممثل المغرب لم يعترض على التقاليد المترسخة وإنما أعرب عن اهتمامه بالدوافع التي تحرك هذا المتحدث.

٤٨ - **السيد السنوسي** (المغرب): قال إنه يقدر الروح الطيبة التي أبداها ممثل الجزائر لكنه يرغب مع ذلك في الاستماع إلى رأي الرئيس.

٤٩ - **الرئيس**: قال إن الطلبات المقدمة تسجل بوصفها من وثائق اللجنة، وأن قرارات الاستماع تتخذ حسب الجدول الزمني لعقد الجلسات. وأنه جرى للتو تلقي طلب آخر للاستماع في إطار البند ٩٦ من جدول الأعمال. وأنه يقترح حسب العادة المتبعة أن تسجل جميع الطلبات الاثني عشر بوصفها من وثائق اللجنة وأن ينظر فيها في الجلسة التالية.

٥٠- **وقد تقرر ذلك**.

٥١ - **الرئيس**: قال إنه نظرا لضيق الوقت وتبعا لمخطط عمل اللجنة المعتمد فإنه يقترح أن تسجل أية طلبات للاستماع بوصفها من وثائق اللجنة وأن ينظر فيها في الجلسة التالية.

٥٢ - **وقد تقرر ذلك**.

٥٣ - **الرئيس**: ذكر أنه تلقى إفادتين من رئيس وزراء جبل طارق ومن حاكم غوام يعربان فيهما عن رغبتهما في الإدلاء ببيانين عن مسألتي إقليميهما.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.